انعكاس الأحوال الاقتصادية من خلال التشريعات و المراسيم على النمو الديمغرافي للسكان الجزائريين والمستوطنين الأوربيين (1830–1954).

Reflection of Economic Conditions through Legislation and Decrees on the Demographic Growth of the Algerian Population and European Settlers (1954-1830).

د. مجاهد يمينة

جامعة أحمد بن بلة وهران1، الجزائر

تاريخ الاستلام:2019/02/16 تاريخ القبول: 2019/11/29

الملخص: لقد عانت الجزائر طيلة مئة و ثلاثين سنة من الاحتلال الفرنسي حيث شهدت تدفقا واسعا من العناصر الفرنسية والأوروبية بصفة عامة، إذ شجعت الإدارة الاستعمارية الأوربيين على الهجرة إلى الجزائر، قصد تكوين مجتمع قادر على السيطرة على البلاد، خاصة بعد عملية الاستيطان و التعمير التي انتهجتها فرنسا بالاستيلاء على أراضي الأهالي من طرف المستوطنين الأوربيين. لقد كان عدد الأوربيين في تزايد مستمر منذ 1830، لكن فكرة تعمير البلاد قد أخذت الطابع الرسمي منذ صدور مرسوم في مارس 1844، وتوالت المراسيم و التشريعات بهدف تحقيق مصالح المعمرين. وفي 1863 صدر مرسوم السيناتيس-كونسيلت (Sénatus Consult) الذي كان يهدف إلى القضاء على الملكية الجماعية وشجع على إنشاء الملكية الفردية ومع سقوط الإمبراطورية و إعلان الجمهورية الثالثة في سبتمبر 1870، تشريعات كانت آثارها وخيمة على المجتمع الجزائري حيث شهدت الجزائر تدفق ديمغرافي خطير تسببت فيها مأساة متعددة الجوانب و تردي لأضاعهم الاقتصادية و الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: التشريعات و المراسيم، الأحوال الاقتصادية، النمو الديمغرافي، السكان الجزائريين، المستوطنين الأوربيين، التوزيع الجغرافي.

Abstract: For 130 years, Algeria suffered from the French occupation, having a large gathering of French and European migrants; this move was advocated by the colonial administration to form a society capable of running the country, following the process of colonization and reconstruction adopted by France to take possession of the land of the inhabitants by European settlers. The European population has grown exponentially since the beginning of the Algerian colonization in 1830, but the idea of the repopulation of the country was put on ministerial decree on March 1844. Decrees and legislation were continued to benefit migrants. In 1863, the Sénatus Consul decree, which tends to replace collective ownership by individual property, was published. With the empire's fall and the proclamation of the Third Republic on September 4, 1870, the legislation continued and its effects were terrible on the Algerian society.

Key Words: Demographic evolution, Algerian population, European settlers, geographical distribution.

JEL Classification: N37, N47, N57.

* مرسل المقال: مجاهد أمينة (medmina68@gmail.com).

المقدمة:

لا شك أن موضوع النمو الديمغرافي للمواطنين الجزائريين والمستوطنين الأوربيين من بداية الاحتلال و لغاية اندلاع الثورة التحريرية سنة 1954 من المواضيع المهمة التي تهدف إلى الاطلاع على قوانين و مراسيم الإدارة الاستعمارية التي سخرت كل الإمكانيات لتسهيل ظاهرة الاستيطان بالقطر الجزائري، وقدمت كل الضمانات من أجل إنجاح العملية من خلال سنها مجموعة من التشريعات والقوانين التي شجعت الأوربيين إلى الهجرة نحو الجزائر لتحل محل السكان الأصليين للبلاد الذي سلبت منهم أراضيهم وتم نفيهم أو قتلهم.

إشكالية الداسة: تكمن إشكالية الموضوع في دراسة، تحليل وتتبع التطور الديمغرافي للسكان الجزائريين والمستوطنين الأوربيين منذ دخول الاستعمار الفرنسي إلى الجزائر 1830 لغاية الحرب التحريرية الجزائرية 1954. وللوقوف على هذا الواقع طرحنا بعض الأسئلة:

- كم كان عدد سكان الجزائر سنة 1830؟
- كيف كان توزيع السكان عبر القطر الجزائري؟
- ما هي مراحل استقرار العناصر الأوربية بالجزائر؟
- كيف تمت عملية التطور الديمغرافي للمستوطنين الأوربيين؟
- و كيف انعكس ذلك على الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية للجزائريين؟

1. التطور الديمغرافي للسكان الجزائريين:

يرى أغلب المؤرخين الفرنسيين وعلى رأسهم كزافييه ياكونو (Xavier Yaccono) بأن عدد سكان الجزائر، لا يتجاوز ثلاثة (3) ملايين نسمة عام 1830 تاريخ دخول الاستعمار الفرنسي إلى الجزائر، لقد عمل الاستعمار على تزييف تلك الأرقام ليبرر احتلاله على أساس أن الجزائر خالية تقريبا من السكان الذين لا يتعدى عددهم مليون نسمة حسب تقديره لهم (أندري برنيان وآخرون، 1984، ص 200).

يفسر تراجع عدد السكان إلى ثلاثة ملايين نسمة في الفترة الممتدة بين 1830-1870، إلى انتشار الأمراض والأوبئة: الجذري (1834-1837)، الكوليرا بين (1849-1850)،التيفوس عام 1842، والتي أودت بحياة 40000 ضحية، إضافة إلى المجاعة التي عرفتها الجزائر في عام 1850 والمجاعة الذي ضربت الجزائر ما بين 1868-1869، فيرجع تفسير انخفاض السكان إلى أسباب اقتصادية كارتفاع أسعار المواد الغذائية، و التي أدت إلى هجرة السكان من الأرياف إلى المدن (مصطفى خياطي، 2014، ص23.).

بينما يرى المؤخرون والكتاب الجزائريون أن عدد سكان الجزائر آنذاك، قد قارب العشرة (10) ملايين نسمة وعلى رأسهم حمدان بن عثمان خوجة باعتباره مصدرا مهما معتمد عليه وموثوق به، من خلال كتابه "المرآة"، ذكر بأن سكان الجزائر بلغ عشرة ملايين نسمة عشية دخول الاستعمار الفرنسي إلى الجزائر(Khodja Hamdan, 2006, p 8.).

وحسب أول تقدير للسكان في الجزائر بعد سقوطها في يد الاستعمار الفرنسي سنة 1830 قدر حينها عدد السكان بحوالي 487.679 نسمة، كان منهم 180.330 أجنبي بين فرنسيين وأوربيين.

1.1. المرحلة الأولى : معدل النمو السنوي في الجزائر مابين 1856 – 1896:

في أول إحصاء للسكان بالجزائر سنة 1856، بالجزائر، قدر عدد السكان الجزائريين أكثر من 2307349 نسمة (Jeanson, Collete et Francis, 1955, p156.) ، و هذا دون حساب سكان بلاد القبائل و مناطق الصحراء، لأن منطقة القبائل لم تحتل إلا في سنة 1857م، وأما الصحراء فلم يتم إحصاء كل سكانها و اقتصر الإحصاء على شريط ورقلة عين الصفراء سنة 1872 واد ميزاب سنة 1883، المنيعة 1891، الهقار 1905 (محمد قريشي، 2002-2001، ص35). إن عدد سكان الجزائر مع بداية الاحتلال كان مرهونا بالأوضاع التي كانت سائدة آنذاك، خاصة تلك التي كانت تتعلق بحركة المقاومة، بالإضافة إلى الأوبئة والأمراض والمجاعات مما أدى إلى انتشار الفقر و البؤس التي شهدته الجزائر في تلك الفترة فأدى بطبيعة الحل إلى تراجع في حركة النمو السكاني في المجتمع، بحيث كانت الوفيات تفوق عدد الولادات في بعض الأحيان، كما عرفت زيادة متوسطة وأحيانا سلبية خاصة في الفترة الممتدة مابين 1861-1866 و 1866-1872 كما يوضحه الجدول:

جدول رقم 1: تطور معدل النمو السنوي في الجزائر مابين 1856 – 1896.

الفترة	معدل النمو الطبيعي%	الفترة	معدل النمو الطبيعي%
1861-1856	2,9+	1881-1876	2,8+
1866-1861	0,5-	1886-1881	3+
1872-1866	3,6-	1891-1886	1,7+
1872-1866	3,9+	1896-1891	1,1+

Source : Abdelhani Guend. La population de l'Algérie, évolution passée et perspectives d'avenir, OPU, Alger, 1994, p8.

عرفت نسبة الزيادة الطبيعية للسكان الجزائريين تذبذبا كبيرا في الفترة الممتدة مابين 1830- 1886، فلم يكن النمو السكاني في الجزائر مستقرا، إذ عرفت تارة زيادة و تارة انخفاض و السبب يعود إلى المقاومات الشعبية للقرن التاسع عشر بين الجزائريين وقوات الاحتلال الفرنسي والتي كانت نتيجتها الترحيل والتهجير للسكان الأصليين إلى المناطق النائية الصحراوية والجبلية، بغرض السيطرة على المناطق الساحلية والمناطق الخصبة، وبالمقابل تشجيع الهجرة الأوربية نحو الجزائر بتقديم امتيازات وإغراءات مالية ومادية كالأراضي، ففي سنة 1858 وصل عدد الأوربيين في الجزائر إلى حوالي 189.000 (Daniel Rivet. p27.) ثم تراجع العدد سنة 1886 إلى 160.000نسمة (Benjamin Stora, 1991,p 31).

وأصدرت الإدارة الفرنسية في24 مارس 1843 الذي ينص على حجر الأملاك الدينية /الحبوس (Habous)، والأراضي الحكومية البايلك (Beylik) و التي هي أصل ملكية الداي، بالإضافة إلى قانون 16 جوان 1851 الخاص بامتلاكها للغابات الجزائرية، هذا القانون الذي فرق بين الملكية الفردية و الجماعية حيث

بلغت ملكية الأوربيين للأراضي الخصبة و الغابات سنة 1850 حوالي 115.000هكتار، و في سنة 1870 بلغت 765.000 هكتار، و في سنة 1890، بلغت 1.635.000 هكتار (Benjamin Stora, p48.).

وكنتيجة حتمية فالاستيلاء على الأراضي الجزائرية من طرف المعمرين أدى الى بؤس وفقر الشعب الجزائري، خصوصا الفترة التي ظهرت فيها الأوبئة والأمراض المعدية والخطيرة مثل التيفوس خلال السنوات 1861 و1863 و 1867 و1868 و الكوليرا 1867و 1868، إضافة إلى المجاعة في نفس الفترة والتي خلفت 500 ألف وفاة في صفوف الجزائريين (Breil, Jacques, 1957, p :30.). فإذا رجعنا إلى إحصائيات 1861 و1871 م فإنها تؤكدان عدد السكان الجزائريين قد انخفض إلى 212.052 نسمة (أندري برنيان ، ص 200).

كل هذه العوامل أدت إلى تذبذب المسار الديمغرافي للسكان الجزائريين، حيث لم يتضاعف عددهم الا بعد أكثر من نصف قرن، و الجدول التالي يوضح ذلك (Rabah Brahimi, p5.).

الجدول رقم2: عدد السكان الجزائريين من 1845 إلى 1872.

السنة	عدد السكان	السنة	عدد السكان
1845	2.028.000	1876	2.479.000
1851	2.324.000	1881	2.842.000
1856	2.310.000	1886	3.287.000
1861	2.737.000	1891	3.577.000
1866	2.656.000	1896	3.781.000
1872	2.132.000	1901	4.089.000

Source : Rabah Brahimi, Démographie, projections de population 1990-2010, in Collections Statistiques, N° 50, Alger, SD, p5.

الشكل رقم 01: منحنى بياني يوضح عدد السكان الجزائريين من 1845-1872

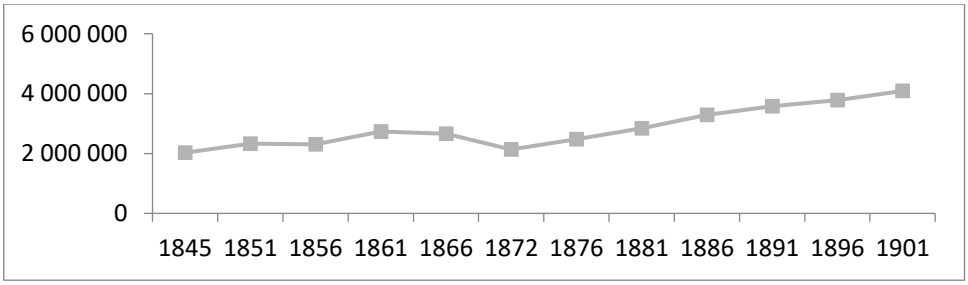

معدل الوفيات يفوق معدل الولادات تحديدا كما حدث سنة 1867- 1868، أين انتشر وباء الكوليرا، و التيفوس تزامنا مع فترة الجفاف و كذلك الزلزال الذي ضرب مدينة الجزائر مما أدى انهيار ديموغرافي حيث بلغ عدد الوفيات 552.000 نسمة منها 300.000 ضحية بسبب مجاعة 1867-1868 (Chambre de commerce, 1976, p2.). إن أهم فترة انخفض فيها عدد السكان بالجزائر كانت ممتدة مابين 1861 و1872

والتي أطلق عليها المؤرخون اسم – الكارثة الديمغرافية– نظرا للخسائر التي خلفتها. بالرغم من تلك الأزمات نلاحظ ارتفاع نسبة الإنجاب فقد بلغت نسبة الزيادة الطبيعية ب3,9% في مابين 1872–1876، إن معدل الولادات كان مرتفع و متقارب كثيرا في معظم الفترات هذا ما يفسر ثبات الزيادة الطبيعية و انخفاضها في بعض الأحيان الى أقل من 1,4%خلال فترة 1886– 1901(Breil, Jacques, p 32).

ومن خلال ما سبق و استنادا إلى الإحصائيات السكانية يمكننا أن نستنتج أن الجزائر مرت بعدة مراحل، أولها مرحلة ركود و انخفاض كبير في عدد السكان و تمتد من 1830 إلى 1886 ، حيث انخفض عدد السكان إلى 2.134.000 ساكن بعدما كان 2.737.000 نسمة سنة 1861، والسبب دائما راجع إلى الأوبئة والأمراض المنتشرة في هذه الفترة خلال سنوات (1851،1866، 1868)، إضافة إلى الصراع القائم بين قوات الاحتلال الفرنسية و المواطنين الجزائريين، إضافة إلى قلة المرافق الصحية والمستشفيات.

2.1. المرحلة الثانية: 1886–1921

تعرف بمرحلة النمو البطيئ، وتمتد من1886 إلى 1921، حيث بدأت الزيادة في عدد السكان الجزائريين في الارتفاع، لكن بشكل بطيئ، أين انتقل عدد السكان من 3.287.000 نسمة إلى 000.4.923 نسمة سنة 1921.

جدول رقم3 : الجدول التالي يوضح مرحلة النمو الديمغرافي البطيئ الذي عرفه السكان الجزائريين.

السنة	التعداد (نسمة)
1901	4.072.089
1911	4.740.625
1921	4.923.186

Source : Charles Robert Agéron, Les Algériens musulmans et la France, 1871-1919, 2vol, PUF, Paris, 1968, p 815.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن الزيادة بلغت حوالي 668.536 نسمة مابين 1901 و1921، أما ما بين 1911 و 1921 بلغت 182561 (Mahfoud Kaddache, 1981.p11) ، أي انخفاض نمو عدد السكان خلال عشر سنوات ب 485975 نسمة، وهذا يعود بالدرجة الأولى إلى تجنيد الشباب في الحرب العالمية الأولى، وتعرض الجزائر إلى أزمة اقتصادية حادة بسبب فساد الموسم الزراعي، نتجت عنه المجاعة وبالتالي موت عدد كبير من السكان. إلى جانب الانتفاضات والثورات الشعبية حيث تعرضت القرى والأحياء السكنية إلى تخريب شبه كلي مما أدى إلى تحطيم البنية التحتية للاقتصاد الجزائري، بالإضافة إلى سياسة التهجير و الاستيلاء على الأراضي الخصبة (Benjamin Stora, 1991, p 48.).

ونشير هنا إلى نقطة مهمة و هي أن الإدارة الفرنسية اختلفت طرقها لمعرفة وتقدير عدد السكان الجزائريين، حيث أن في هذه المرحلة بالذات أي مابين(1830–1880)، كان تقدير عدد السكان يعتمد على

معرفة عدد المساكن الذي كان يقدمها "القايد" و الذي كثيرا ما كان يكتفي بالعدد الذي يدلي به رب الأسرة، و في كثير من الأحيان ليس بالعدد الحقيقي و السبب يعود إلى التهرب من الضرائب أو الخوف من الحسد.

إن مطلع القرن العشرين عرف نموا ملحوظ في عدد سكان الجزائر حيث وصل إلى أكثر من أربع ملايين نسمة و هذا بطبيعة الحال بعد الاحتلال الكلي للبلاد، رغم ذلك ظلت معدلات الوفيات في تزايد مستمر، السبب يعود دائما إلى الأمراض و المجاعات والحروب، ففي سنة 1904 ارتفع معدل الوفيات بسبب انتشار مرض حمى المستنقعات أو الملاريا بين صفوف الأوربيين و الجزائريين على السواء (Dominique Tabutin, 1976, p13)، نفس الشيء لوحظ خلال الحرب العالمية الأولى (1914-1918)، حيث توفي حوالي 25.000 جزائري.

3.1. المرحلة الثالثة: من 1921 – 1954:

جدول رقم4 : النمو الديمغرافي في الجزائر من نهاية الحرب العالمية الأولى إلى 1954

السنوات	عدد السكان الجزائريين	عدد السكان الأوربيين
1921	4.923.186	791.370
1926	5.150.756	833.359
1936	6.201.144	946.013
1948	7.679.078	922.272
1954	8.449.332	984.000

المصدر: محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999، ص 28.

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل النمو الطبيعي ظل منخفضا إلى غاية سنة 1925 وهذا لارتفاع معدلي "الولادات والوفيات" إلا أنه لوحظ في الفترة ما بين1931-1935 ارتفاع في عدد السكان الجزائريين، حيث بلغت أقصاها، فقدرت ب 2,10%، وهذا لارتفاع معدل الولادات والانخفاض النسبي لمعدل الوفيات، لوحظ أيضا ارتفاع في عدد السكان بـ1,7 مليون خلال 12 سنة بين سنة 1936-1940 ، رغم المرحلة الصعبة التي كانت تمر بها البلاد خلال الحرب العالمية الثانية وما عقبتها من انتشار للأوبئة والأمراض، خاصة مرض التيفوس والذي أودى بحياة أكثر من 30000 شخص (مصطفى خياطي، ص25)، بعدها انخفض عدد السكان نتيجة الحرب العالمية الثانية و ذلك لارتفاع معدل الوفيات عن معدل الولادات في الفترة الممتدة من 1941 إلى 1945، و الجدول التالي يوضح كل ذلك.

جدول رقم5 : النمو الديمغرافي في الجزائر 1856– 1954.

الفترة	عدد السكان	الكثافة	النمو السنوي	النسبة
1921	4.923.186	+182.650	+18.256	+0.37
1931	5.588.314	+665.128	+66.512	+1.19
1936	6.201.144	-692.651	+122.566	+1.97
1948	7.679.078	+1.467.934	+122.327	+1.59
1954	8.449.332	+770.254	+128.375	+1.51

المصدر: مصطفى خياطي، مرجع سابق، ص24.

من خلال الجدول لوحظ بين سنة 1936- 1948 ارتفاع في عدد السكان ب 1,7 مليون خلال 12 سنة، وهذا بالرغم من المرحلة الصعبة التي تميزت بها الحرب العالمية الثانية و ما أعقبها من أمراض و أوبئة خاصة مرض التيفوس الذي أودى بحياة أكثر من 300.000 شخص زيادة على الخسائر البشرية التي أعقبت مظاهرات 8 ماي 1945. ومن خلال التعدادات التي أجريت يتضح بأن عدد الجزائريين استغرق أكثر من قرن ليتضاعف عددها من 3 إلى 6 ملايين من 1830-1936، وبعد ذلك استغرق سوى 30 سنة لكي يتضاعف مرة أخرى من 1937-1967، هذا التطور البطيئ في النمو الديمغرافي يعود إلى التصفية التي قام بها الاستعمار الفرنسي إزاء السكان الجزائريين (مصطفى خياطي، ص25).

تعرض كمال كاتب من خلال كتابه (Européens "Indigènes" et Juifs en Algérie 1830-1962) إلى متوسط معدل النمو السنوي بين سنة 1936- 1948 ب 1,80 ويرجع السبب إلى المجاعة والفقر وخصوصا عندما تم تجريد الشعب الجزائري من ثرواته، إضافة إلى الأوبئة (الكوليرا والتيفوس) والتي دخلت البلاد عن طريق جنود الاحتلال خلال الحرب العالمية الأولى (الفرنسية- الألمانية). وخلال الحرب العالمية الثانية إذا لوحظ انتشار واسع للأمراض المعدية "كمرض السل" والذي انتقل عن طريق المهاجرين اللذين كانوا يبحثون عن مستوطنات للجوء.

لقد تجاوز تزايد عدد السكان الجزائريين خلال قرن من الزمن، كل التوقعات رغم أن الإحصاءات السكانية السابقة، التي جرت في القرن التاسع عشر الميلادي (19م)، لم تكن دقيقة، بل كانت احتمالية في مجملها، وأعطى إحصاء عام 1954، عدد 8449.332 نسمة، وهذا ما يعادل زيادة قدرها 1,61% (Kateb Kamel, 2010, p 242.). والملاحظ أن الزيادة الطبيعية لدى الجزائريين، تختلف كثيرا من تلك الزيادة التي كان يشهدها الأوربيون بالجزائر، فقد انطلق الجزائريون من نسبة أقل من نسبة المواليد لدى الأوربيين، حيث بلغت النسبة 272 مولود حي بالنسبة لكل عشرة ألاف ساكن عام 1910، وتطورت بسرعة تصل في فترة 1931-1936، إلى 332 مولود حي لكل عشرة آلاف ساكن، وقد وصلت إلى قمتها سنة 1947، إذ بلغت 451 مولود لكل عشرة آلاف ساكن، لتستقر في حدود 432 مولود سنة 1954، وهذه النسبة تعادل ضعف نسبة المواليد الأوربية

(Gendarme. Réne, 1960., p120.). وإذا ما قارنا هذه النسبة، ببعض النسب التي عرفتها بعض الدول الأخرى في العالم، فإننا نجد النسبة تعادل 187 بفرنسا، وتفوق 521 باليابان، ولا تتجاوز 415 بالولايات المتحدة الأمريكية، و24 بتونس، و621 بمصر، أما المغرب فقد تجاوزت 19 في الألف، فالجزائر هي البلد الوحيد –حسب النشرة الديمغرافية السنوية للأمم المتحدة لسنة 1953– التي وصلت نسبة المواليد بها إلى 640 في الألف (Jeanson, Collete et Francis, p157.).

أما بالنسبة للوفيات، فقد كانت مرتفعة في بداية الأمر، ولكن سرعان ما بدأت تشهد انخفاضا محسوسا، بسبب تطور أجهزة الطب الحديث والرعاية الصحية، باستثناء الفترة الممتدة بين 1941 و1948 التي شهدت ارتفاعا كبيرا في نسب الوفيات بسبب الحرب العالمية الثانية، والهجرة الخارجية وخاصة إلى فرنسا، ناهيك عن الأمراض الخطيرة وسوء التغذية. ورغم انخفاض نسبة الوفيات إلى 165 وفاة لكل عشرة آلاف ساكن خلال فترة 1936–1940، إلا أنها عرفت تطورا محسوسا سنة 1954، حين وصلت النسبة إلى 295 وفاة لكل عشرة آلاف شخص (Gendarme.R, p120-121)، وهي أيضا تعتبر من أعلى النسب بالعالم. وبالمقارنة مع نسب الزيادة الطبيعية لدى الأوربيين، فإن نسبة الزيادة الطبيعية للسكان الجزائريين، كانت مرتفعة عن الزيادة لدى الأوربيين بثلاث مرات كاملة، حيث بلغت 3 سنويا، وهي أعلى النسب في كل العالم (Gendarme.R, p121). و يمكن إرجاع أسباب هذه الزيادة إلى:

- ميل الفرد الجزائري إلى الإكثار من الإنجاب أما للتباهي، أو لمساعدة رب العائلة في العمل.
- تعويض الأطفال الذين يموتون بسبب المرض.
- الدافع الديني، فالدين الإسلامي شجع على الإكثار من النسل لقول الرسول صلى الله عليه و سلم: " تناكحوا تناسلوا تكاثروا، فإن مباه بكم الأمم يوم القيامة".

ونتيجة لما سبق فقد جعلت كثرة المواليد من الجزائر، بلدا شابا أكثر من نصف سكانه –53% منهم–، أقل من 20 سنة، و5% فقط، كانوا أكثر من 60 سنة ومنه، فإن 100 طفل يقابله حوالي 94 شخص فاق العشرين سنة (Jeanson, Collette et Francis, p156.).

ورغم أن كتاب الإدارة الفرنسية كانوا يرون في هذه الظاهرة، نتيجة إيجابية لسياسة فرنسا الديمغرافية بالجزائر، إلا أن الواقع يثبت غير ذلك فهي في الحقيقة مرتبطة إلى حد كبير بالبؤس وسوء التغذية، يذكر "ألفريد سوفي" في جريدة الإكسبرس (l'Express) في عددها ليوم 1955/02/26، حيث يقول: "مهما اختلفت نظرة علماء الديمغرافيا، فإنهم يتفقون حتما بأن عائلة ما، لن تحدد عدد أفرادها، إذا خرجت من نفق البؤس، ووصلت إلى مستوى ثقافي محترم، وأدركت وسائل النظافة الصحية والوقائية..."، ويضيف قائلا: "... يجب أن يشهد الوضع الاقتصادي، تطورا أسرع من التطور الديمغرافي... يجب إبعاد شبح الموت عن الشعب الجزائري... فالحلول الوسطى لا تنجح إطلاقا في الحد من الظاهرة، إنما تعمل على زيادة عدد البؤساء... يجب التحرك قبل فوات الأوان" (Jeanson, Collette et Francis, p157.).

جدول رقم6: يوضح تطور معدل الولادات و كذا معدل النمو الديمغرافي بالجزائر من سنة 1900– 1955م

الفترة	معدل الولادات بالألف	معدل الوفيات بالألف	معدل الزيادة الطبيعية بالألف
1905–1901	37.8	32.8	5.0
1910–1906	35.5	30.5	5.0
1915–1911	35.3	27.4	7.6
1916–1920	34.9	31.4	3.7
1925–1921	37.2	29.4	7.8
1930–1926	42.3	26.6	15.7
1935–1931	43.4	25.3	18.1
1940–1936	42.1	25.1	17.0
1945–1941	42.9	43.1	0.2-
1950–1946	42.2	32.2	10
1955–1951	47.4	20.6	26.8

المصدر: مراحل التحول الديمغرافي في الجزائر و العوامل المتحكمة فيه، مجلة الباحث، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، العدد 1، ديسمبر 2007 ، ص 188 .

الشكل رقم 02: تطور معدل الولادات ومعدل الوفيات من سنة 1900–1955

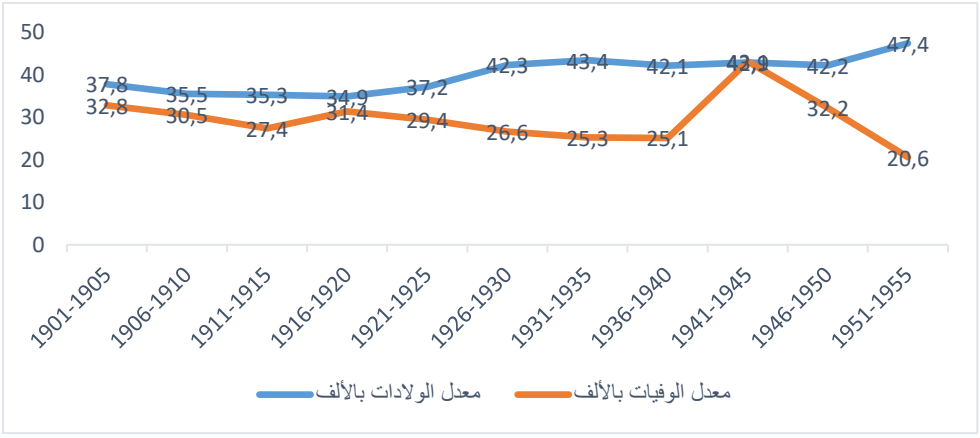

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل الولادات بلغ ذروته بين 1951–1955 إذ وصل إلى 47.4% ، و ذلك يعود لارتفاع معدل الزواج، وكذلك للانعدام الكلي لاستعمال وسائل منع الحمل الحديثة، أما فيما يخص معدل الوفيات هو الآخر عرف ارتفاعا كبيرا فقد بلغ ما بين 1941 – 1945 م بسبب الخسائر البشرية التي لحقت بالجزائريين الذين جندوا في الحرب العالمية الثانية، وبالإضافة إلى مجازر 08 ماي 1945م ، والتي ذهب ضحيتها حوالي 45 ألف ضحية، إضافة إلى الظروف المعيشية الصعبة، التي أدت إلى تدهور الأحوال الصحية، ما

أدى إلى ارتفاع معدلات الوفيات، حيث كانت الخدمات الصحية تقتصر على تلبية احتياجات المعمرين، اذ كانت المستشفيات متواجدة في أماكن تمركزهم، أما التمريض فكان مؤمنا من طرف قسم الخدمات الاجتماعية للجيش الفرنسي في المناطق الخاضعة للمراقبة، بينما كان الجزائريون يلبون حاجاتهم الطبية عن طريق الطب التقليدي في الغالب. وعن الموارد البشرية للقطاع الصحي فكانت هي الأخرى ناقصة، إضافة إلى نقص المنشآت القاعدية، حيث أحصت الإدارة الاستعمارية طاقمها وهيكلها الطبي في 31 ديسمبر 1954 و كانت نتائجه 1646 طبيب، 678 قابلة، 484 طبيب أسنان، 654 صيدلي، 12 مستشفى عسكري، 118 مستشفى عمومي، 16 مستشفى خاص، 26 مستوصف لعلاج مرض السل، 20 مركز لعلاج التراكوم، 120 مركز لعلاج مرض الزهري (Mustapha Khiati, 1990, p 4.). فهذه الإحصائيات تبين لنا قلة الموارد البشرية و المادية للجهاز الصحي بالجزائر في النصف الأول من القرن الماضي، مما انعكس سلبا على صحة الجزائريين بالدرجة الأولى، مما أدى إلى ارتفاع نسبة الإصابة بالأمراض في أوساط المعمرين والمسلمين الجزائريين، اذ بلغ عدد المصابين بمرض السل (La Tuberculose) في مدينة الجزائر لوحدها ما بين 1913 – 1925، 90 مسلم لكل 10 000 ساكن وفي أوساط المعمرين 21 أوربي لكل 10 000 ساكن.

4.1. التوزيع الجغرافي للسكان الجزائريين 1930– 1954:

لقد توزع السكان الجزائريون عبر القطر توزيعا جغرافيا تحكمت فيه عدة عوامل بيئية واجتماعية وسياسية، وأخرى عسكرية، فقساوة الطبيعة، حتمت على عدد منهم الاستقرار في المناطق الأكثر عطاءا، رغم سياسة اغتصاب الأراضي التي انتهجتها الإدارة الاستعمارية، حيث فرض على السكان الجزائريين الانتقال إلى الأراضي الفلاحية التي استغلها المعمّرون، وعمل بعضهم كخماسين والبعض الآخر كأجراء بكثرة في المناطق الشرقية، ويقل في الغربية، كما نلاحظ أن هؤلاء السكان، قد عرفوا تطوّرا كبيرا بالمدن الحضرية، نتيجة الانتقال المكثف لهم إلى البلديات الحضرية وبعض المدن الكبرى، بسبب التسارع الديمغرافي الذي شهدته الجزائر في تلك الفترة.

جدول رقم7 : وضعية العامل الجزائري في المجال الزراعي ما بين 1930 الى 1954

السنة	عدد السكان			نسبة الريفيين
	الحضريين	الريفيين	المجموع	
1886	523 441	3 228 606	3 752 037	%86.0
1906	783 090	3 937 884	4 720 974	%83.4
1926	1 100 143	4 344 218	5 444 361	%79.8
1931	1 147 731	4 440 267	5 588 000	%79.5
1936	1 431 513	5 078 125	6 509 638	%78.0
1948	1 838 152	5 948 939	7 787 091	%76.4
1954	2 157 935	6 456 766	8 449 332	%75.0

Source : ONS. Recensement Général de la Population et de l'Habitat 1998, In collections statistiques, N°80, p11.

الشكل رقم 03: وضعية العامل الجزائري في المجال الزراعي ما بين 1930 إلى 1954

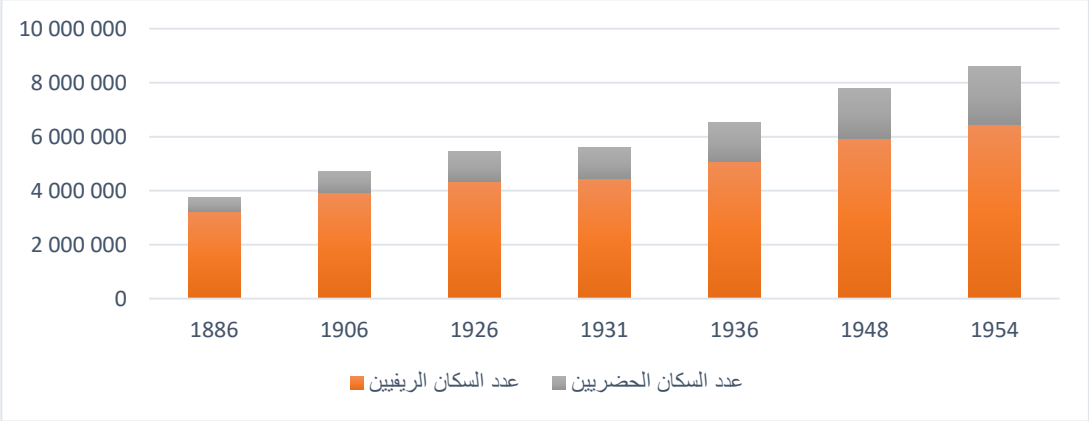

Source : ONS. Recensement Général de la Population et de l'Habitat 1998, In collections statistiques, N°80, p11.

إن السكان الجزائريين، الذين كانوا يمثلون 7% فقط سنة 1886 بالمركز الحضرية، بالمقارنة مع السكان الأوربيين، قد تعدوا نسبة 18% سنة 1954، وهذا التطور المعتبر حدث خلال فترة الحرب العالمية الثانية (Breil. Jacques, p38.) ، وهي الفترة التي قلبت الأفكار رأسا على عقب في كل أرجاء العالم، بسبب ما حملته معها من تحولات على كل الأصعدة.

فقد عرفت منطقة العاصمة وضواحيها، تواجد 293 ألف ساكن جزائري سنة 1954، بعدما كان عددهم لا يتجاوز 226 ألف نسمة سنة 1948، في حين بلغ تعداد سكان مناطق وهران من الجزائريين سنة 1948، حوالي 91 ألف نسمة، وتعدى 131 ألف نسمة سنة 1954، أما مناطق عنابة فقد بلغ عدد سكانها من الجزائريين سنة 1954، أكثر من 66000 ساكن، أي بزيادة قدرها 10000 ساكن مما كانت عليه سنة 1948، وفيما يخص مناطق قسنطينة، فقد بلغ تعداد سكانها أكثر من 103000 جزائري سنة 1954، بعدما كان لا يتجاوز 77000 جزائري 1948 (Breil. Jacques, p39.).

ونلاحظ أن مدينة قسنطينة هي المدينة الوحيدة من بين المدن الجزائرية الكبرى، التي عرفت سيطرة السكان الجزائريين على الوضع بها من ناحية الأرقام فقط، وبقيت كذلك حتى خلال مرحلة الثورة التحريرية.

و نظرا للظروف الاجتماعية الصعبة سعى السكان الجزائريون إلى الاستقرار في المناطق الأكثر هدوءا وأمنا، وهي المناطق التي كانت في أغلبها، آهلة بالسكان الجزائريين لتمتين العلاقات فيما بينهم، حتى ولم كانت السيطرة فيها للكولون.

جدول رقم8 : وضعية العامل الجزائري في الزراعة ما بين 1930 الى1954

وضعية العامل	1930	1938	1948	1954
مالك الأرض	617.544	549.395	537.800	494.500
مزارع	630.600	713.000	132.900	60.400
خماس	50.771	55.600	–	–
عامل دائم	428.032	462.467	448.100	1.088.000
عامل يومي	438.032	46.247	448.100	357.500
عامل موسمي	–	–	35.800	77.100

Source : Benjamin Stora, Histoire de l'Algérie Coloniale 1839-1954, La Découverte, Paris, 1991, p 49.

نلاحظ من خلال الجدول تناقص عدد الفلاحين المالكين للأراضي، في نفس الوقت تزايد عدد العاملين الدائمين في أراضي الكولون، مما ترتب عنه تدني المستوى المعيشي للفلاحين و عائلاتهم مما اضطرهم الأمر إلى الانتقال إلى المدن الكبرى لطلب القوت (وهران، قسنطينة، الجزائر العاصمة و تحديدا حي القصبة). كما خضع هذا التوزيع إلى ظروف سياسية، إذ أن تجمع السكان الجزائريين، كان وفقا مخطط السياسة الاستعمارية لدى أغلبهم، وذلك في كل المناطق التي كانت تحتاج إلى يد عاملة رخيصة، وحتى إن اقتضى الأمر إرغامهم على ذلك، والملاحظ هنا، أن المناطق التي وضعت بها الحاميات العسكرية الفرنسية، كانت تحوز أيضا، على عدد كبير من الأيدي العاملة الجزائرية، لحاجتهم الماسة إليها. وإذا كان السكان الأوربيون قد توقفوا عند رقم 709.000 أوربي ساكن بالمدن طيلة فترة 1836-1948، فإن عدد السكان الجزائريين عرف تطورا كبيرا خلال هذه الفترة بالذات، إذ تعدى عددهم من 722.000 جزائري إلى أكثر من 1.129.000 ساكن، وبهذا فإن هذا الانتقال المتواصل للجزائريين نحو المدن، قد امتص ثلث الزيادة السكانية (Jacques, p43 Breil.) ، ومن جهة أخرى، فإن هذه الظاهرة تمثل اتجاها جديدا سيسلكه الجزائريون، لاكتساح المراكز الحضرية الكبرى، بعد أن حدثت القطيعة معها سنة 1830.

وجاء إحصاء 31 أكتوبر 1954 ليؤكد هذا، حيث وصل عدد السكان الجزائريين المقيمين في البلديات الحضرية في كل القطر الجزائري، إلى أكثر من 1.397.536 جزائري، مقابل 760.402 أوربي (Nouschi. André, 1962, p97.) ، رغم التفوق الكبير الذي كان لصالح الأوربيين قبل هذا التاريخ. وعليه، فإننا نلاحظ أن عدد السكان بالمناطق الحضرية، قد عرف تضاعفا بنسبة أربع مرات خلال الفترة الممتدة بين 1886 و1954، في حين تضاعفت نسبة السكان بالأرياف خلال نفس الفترة (Breil. Jacques. p38.).

ويعود السبب الأول في ذلك، إلى ظاهرة الترحيل الجماعي للسكان الجزائريين من الأرياف باتجاه المدن، بسبب سوء المعيشة وقساوتها بالمناطق الريفية، مع انعدام إمكانيات المعيشة، زيادة على رغبة هؤلاء في حياة أفضل بالمدن، بعدما سمعوا الكثير عن حياة الرفاهية التي كان يعيشها أهلها.

إن سكان الجزائر، من الجزائريين أو الأوربيين، قد توزعوا بالجزائر توزيعا متذبذبا، وهذا ما يؤكده الإحصاء السابق الذكر، الذي أعطى الأولوية لمناطق الجزائر، وذلك بنسبة 57ن/كلم. وتمثل مدينة الجزائر العاصمة في هذا الإطار، مثالا حيا عن قوة الكثافة السكانية بها، إذ تعدت 473ن/كلم.

2. المستوطنون الأوربيون من 1830–1954

لقد شجعت الحكومة الفرنسية على الهجرة إلى الجزائر قصد تكوين مجتمع أوربي قادر على الوقوف في وجه المواطنين الجزائريين، ففتحت المجال للشعوب الأوروبية المتعطشة إلى الثراء السريع، فعملت كل ما في وسعها من أجل إقناع هذه الشعوب بالتوجه نحو الجزائر (قريشي محمد، ص26). وبلمقابل، فإن عدد الجزائريين الذين كانوا يعيشون بالبلاد الجزائرية، لم يكن بالعدد المرتفع، زيادة على أن أغلبهم كان يعيش بأطراف العاصمة ومناطقها الداخلية، معتمدين في معيشتهم على الفلاحة.

إن الاحتكاك المباشر الذي حدث بين المستوطنين الأوربيين والشعب الجزائري، لم يمر دون حدوث صراعات اجتماعية، ولدا نوعا من الكراهة والحقد بين الشعبين، خاصة وأن أغلب الفرنسيين والأوربيين على حد سواء الذين نزحوا نحو الجزائر، لم يكن همهم تكوين مستقبل مادي مريح، وثروة مالية معتبرة فقط، ولكن أيضا من أجل الاستقرار النهائي بالجزائر، وفتح الطريق أمام الشعوب الأوربية الأخرى المترددة في الهجرة نحو الجزائر. وتاريخ التواجد الأوربي في الجزائر يعود الى صيف 1830، كانت بداية نزوحهم نحو الجزائر، فالملاحظ أن هؤلاء النازحون جاءوا معضهم من فرنسا، إسبانيا، إيطاليا، مالطا، ألمانيا، سويسرا، ومن هؤلاء نتج مجتمعا أوربيا، هو خليط من شعوب القارة الأوربية بكل ثقافتها ومعتقداتها، ونلاحظ بأن الجزائر كانت البلد الوحيد من بلدان شمال إفريقيا التي يوجد فيها أكبر نسبة من الأوربيين (Larnaude.Marcel, 1950, p104).

وعرفت عملية استقرار المستوطنين الأوربين بالجزائر، أربع مراحل هامة.

1.2. المرحلة الأولى 1830– 1851:

شهدت الهجرة الأوربية في المرحلة الأولى، من سنة 1830 إلى سنة 1851، تطورا سريعا وبصورة واضحة، خاصة مع بداية تحول المنشآت العمرانية بالعاصمة إلى الطابع الأوروبي، وظهور المراكز الاستعمارية المتطورة، مثل مركز "بوفاريك" بالعاصمة. قدرت الإحصائيات عدد الأوربيين بالجزائر سنة 1831 بحوالي 3228 أوربي، ليرتفع بعد ذلك بسنتين من ذلك إلى 7800 أوربيين ليصل فجأة إلى 10000 أوربي سنة 1847، ويرجع السبب إلى بداية الاستيطان الفعلي، إضافة إلى أن هذا التاريخ يمثل حدث تاريخي مهم و المتمثل في القضاء على مقاومة "الأمير عبد القادر" من طرف السلطة الفرنسية، ليتم فتح المجال أمام كل من أراد الهجرة إلى الجزائر، مع بقاء نفس الإغراءات المادية والحوافز المالية.

وكان الماريشال "بيجو"، قد اقتنع بسياسة الاستيطان الفعلي، وشرع في تطويرها منذ 1841، وأقنع آلاف الأوربيين بالهجرة إلى الجزائر، خاصة وأنه أراد بهذه السياسة إسكات المعارضين الفرنسيين بباريس، حول عدم قدرة الجيش الفرنسي على القضاء على الثوار بقيادة "الأمير عبد القادر"، وفي هذا الإطار، يقول "الماريشال بيجو" عن سياسة الاستيطان: "... إن الذين لم يستطيعوا أداء واجباتهم بفرنسا، قد جاءوا إلى الجزائر بحثا عن الثروة. إننا بحاجة إلى عمال وفلاحين لهذه الأرض"(Breil. Jacques, pp24-25.). ونجد من الأوربيين أكثر من 47000 فرنسي، و63000 غير فرنسي منهم 31000 إسباني، 8700 مالطي، 8500 إيطالي، و8600 مستوطن ما بين ألماني وسويسري (قريشي محمد، ص27 .). ونلاحظ أن عملية الهجرة خلال هذه المرحلة، قد عرفت تراجعا بعد سنة 1847، وذلك بعد استقالة الماريشال "بيجو" من القيادة، بسبب الضائقة المالية وظهور وباء "الكوليرا" بالجزائر، حيث سجل وفاة 15000 شخص من جملة المواليد آنذاك. والملاحظ أن أغلب الفرنسيين الذين قدموا إلى الجزائر، كانوا أصلا من شواطئ فرنسا الجنوبية، أي من "كورسيكا(La Corse) ، سهول المتوسط (Plaines Médiévales) ، البرانس الشرقية (Pyrénées Orientales)، البرانس العليا (Hautes Pyrénées) وسهول الرون (Plaines du Rhône)... وكان سبب هجرتهم في هذه المرحلة، مرض "الفيلوكسيرا" (phylloxéra) الذي أصاب حقول الكروم الفرنسية (Larnaude.M, p112-113.) ، أما الإسبان الذين كانوا يشكلون ثلثي السكان الأوربيين بالجزائر –عدا الفرنسيين– فقد قدموا إلى الجزائر من مناطق "فالنس(Valens) وجزر البليار(Les iles Baléares)"، واستقروا حول المدن الساحلية، وخاصة الناحية الغربية من الجزائر –وهران على الخصوص–، وقد مارسوا الفلاحة والتجارة النقدية.

أما الإيطاليون، فقد حلّوا من المناطق الجنوبية لإيطاليا، وهي المناطق الأكثر فقرا، واستقروا بالمناطق الشرقية، ومارسوا بها مهنة الصيد البحري، وفتحوا لهم مطاعم إيطالية بالمنطقة، في حين اختار المالطيون أقصى الساحل الشرقي للجزائر ومدينة سكيكدة، أين فتحوا لهم مطاعم، أما السويسريون والألمان، فقد استقروا بالمدن الكبرى وحول العاصمة، وامتهنوا الوظائف الحرة (قريشي محمد، ص29).

وفيما يخص اليهود، فإن الإحصاء الذي تم خلال فترة 1830-1872، لم يدرجهم ضمن السكان الأوربيين، إلا أن التقديرات تشير إلى أنهم تجاوزوا 21000 نسمة في سنة 1851. ويعود أصلهم إلى اليهود الذين جاؤوا إلى الجزائر منذ أقدم العصور من فلسطين وأوربا... (Breil.J, p38.) وإلى المطرودين من الأندلس بعد سقوط غرناطة سنة 1492.

وتواصلت وبكثرة عملية الهجرة حتى تجاوزت الأرقام كل التوقعات، خاصة وأن الجمهورية الفرنسية الثانية قد شجعت هذه العملية، وقامت بإرسال آلاف المعمرين الجدد من أجل التخلص من المائة ألف بطال بالورشات الفرنسية بباريس، وكذا المتمردين في جوان 1848، مما أحدث تضاعف في عدد الأوربيين في فترة عامين فقط، ففي سنتي 1850/1849، شهدت الجزائر قدوم أكثر من 20500 مهاجر جديد...استقروا في 42 قرية فلاحية ريفية (Agéron Charles Robert, 1991, p53.).

2.2. المرحلة الثانية 1851– 1872:

تمتد المرحلة الثانية لهذه الهجرة، من سنة 1851 إلى سنة 1872، وفيها تم تسجيل زيادة قدرها 15000 شخص، وهجرة حوالي 100000 أوربي جديد. وقد حدث هذا التطور نتيجة المشاريع الاستعمارية الكبرى التي ظهرت في هذه المرحلة بالجزائر، مثل: شقّ الطرق، مشاريع السكك الحديدية، فتح الموانئ وبناء العمارات على الطراز الأوروبي لفائدة المهاجرين، مما استوجب يد عاملة أوربية متخصصة، وعلى هذ الأساس، حسب إحصاء سنة 1872 قدر عدد أوربيين بأكثر من 245000، منهم 130 ألف فرنسي، 71 ألف إسباني، 18 ألف إيطالي، 12 ألف مالطي وأكثر من 14 ألف نسمة من مختلف الجنسيات الأوربية، أغلبهم من ألمانيا وسويسرا (Breil, p26.)، وبعد الحرب البروسية–الفرنسية مباشرة، تم تهجير حوالي 125000 مهاجر جديد إلى الجزائر (Agéron Charles Robert, p53.).

والملاحظ أن معظم هؤلاء قد نزحوا نحو الجزائر قادمين إليها من منطقتي الألزاس (Alsace) واللورين (Lorraine)، اللتان أصبحتا تابعتان لدولة بروسيا –ألمانيا–، وقد حلوا بالجزائر حاملين حقدا وكراهية كبيرين اتجاه الألمان، أفرغوه مباشرة على الجزائريين. وهكذا أصبحت معظم المدن الجزائرية التي استقروا بها هؤلاء القادمين الجدد، تحتوي على مدن صغرى –أحياء مدنية– داخل المدن الكبرى، وبرزت إلى الوجود أحياء إيطالية وأخرى إسبانية وبعضها مالطية... تحمل داخلها كل القيم والتقاليد الاجتماعية والثقافية المغايرة لقيم ومعتقدات المجتمع الجزائري (قريشي محمد، ص 30). وفي هذه المرحلة بالذات نال اليهود حق التجنس بالجنسية الفرنسية، بفضل قانون التجنيس الخاص باليهود الذي أصدره وزير العدل الفرنسي اليهودي الأصل "كريميو" في 24 أكتوبر 1870، ودخل حيز التطبيق في مطلع عام 1871، وبفضله أصبح يحق لكل يهودي أن ينال الجنسية الفرنسية.

3.2. المرحلة الثالثة 1872– 1900:

تبدأ المرحلة الثالثة من سنة 1872 وتمتد إلى غاية 1900، وقد عرفت فيها الجزائر تدفقا واسعا لقوافل المهاجرين، حيث شهدت الجزائر قدوم أكثر من 336985 مهاجر جديد، في الفترة الممتدة من سنة 1870 إلى سنة 1900 فقط (Gendarme Réne, 1960, p16.).

وبدأ معظم المهاجرين الآخرين من غير الفرنسيين ينصهرون داخل المجتمع الفرنسي، بعد أن نالوا حق التجنس بالجنسية الفرنسية، بفضل قانون 26 جوان 1889، الذي منح حق الجنسية الفرنسية لكل الأطفال الأوربيين المولودين بالجزائر دون شرط أو قيد (Albertini.E, Marcais.G, Yves.G, Prigent.E, p299.)، رغم أن معظم العناصر الأوربية كالإسبان والإيطاليين، حافظوا على لغتهم وعاداتهم وتقاليدهم، دون قطع الصلة حتى مع وطنهم الأم. وقد وضعت الحكومة الفرنسية أمام هؤلاء النازحين، وخاصة المتجنسين منهم، كل الإمكانيات المادية، فقد سخرت لهم الأرض ووسائل الإنتاج ومواد البناء...كما أهدت للشركة الجزائرية العامة، أكثر من 100000 هكتار ولشركة "جونيفواز" حوالي 20000 هكتار من أخصب الأراضي بضواحي سطيف (Messali Hadj, p16.).

وقد عرفت المرحلة الرابعة الممتدة طيلة القرن العشرين –أي إلى غاية اندلاع الثورة التحريرية– تدفقا جديدا للمهاجرين، وخاصة في الفترة الممتدة من 1901 إلى 1948 رغم وقوع حربين عالميتين، إذ شهدت قدوم أكثر من 80000 شخص أوربي إلى الجزائر، وكان معظمهم من الفرنسيين، وهكذا، فإن عدد الأوربيين قد زاد بالجزائر بأكثر من 300000 نسمة، وهذا بحساب عدد المواليد أيضا (Breil. p27.).

3– التطور الديمغرافي للمستوطنين الأوربيين 1856 إلى 1954:

عرفت الزيادة الديمغرافية لدى الأوربيين تطورا كبيرا، ويعود ذلك إلى خوف المستوطنين من الوقوع تحت سيطرة الجزائريين، والذوبان في وسطهم، والأرقام تأكد ذلك، التفوق الديمغرافي له أثاره، ولذا أصبحت زيادة نسبهم ضرورة ملحة لهم لمواجهة التطور الكمي للجزائريين، خاصة وأن المستوطنين قد بدؤوا يصرحون بأن الجزائر لم تعد تتحمل هذا الحشد المتزايد من المواليد لدى الجزائريين، الذين سوف يسيطرون على الوضع لاحقا، إذا ما استمروا على نفس هذا النسق من الزيادة الكمية (Algérie, 1956, p12.). ولهذا، أصبح من الضروري إقناع الأوروبيين، إما بالهجرة إلى الجزائر والاستقرار نهائيا، لتكوين مجتمع أوربي قادر على الوقوف في وجه الزحف الديمغرافي للجزائريين، وإما الإكثار من الإنجاب لنفس الغرض، رغم أن الاقتراح الثاني كان صعب المنال، لعدم رضى الأوربيين بالفكرة، ماعدا البعض منهم، ذلك لأن الأكثرية كانت مقتنعة بأن الوسائل المادية والإمكانيات التسييرية التي يمتلكونها، ستكون كافية لردع كل مقاومة. وبالرغم من ذلك، فإن الزيادة في عدد السكان الأوربيين، سواء بسبب الهجرة على مراحل متقطعة أو بسبب الزيادة الطبيعية، قد كانت واضحة، حيث نلاحظ أن عدد الأوربيين قد بلغ مثلا في سنة 1856 حوالي 180330 نسمة، وتجاوز المليون نسمة 1954، فالزيادة خلال هذه الفترة قد بلغت 860 ألف نسمة، أي ما يعادل 445,6%، رغم أن 42% منها كانت بسبب الهجرة (Gendarme.R, p116.)، ولكن بالنظر إلى النسبة المتبقية والمقدرة بـ 58% فهي تعود إلى الزيادة الطبيعية للسكان، وهي زيادة معتبرة جدا، وهذا ما يؤكد بالفعل خوف المستوطنين المستقرين بالجزائر من التزايد الديمغرافي الكمي للجزائريين.

إن هذه الزيادة الطبيعية، كانت مرتفعة بالنظر إلى الزيادة الطبيعية التي كانت تشهدها فرنسا نفسها، ويعود ذلك أساسا إلى الانخفاض الكبير الذي عرفته نسبة الوفيات، بسبب تطور أجهزة الطب الحديث لدى الأوربيين، وتوفر كل الشروط الصحية لديهم، بالرغم من انخفاض نسبة المواليد.

ونلاحظ أنه بالرغم من انخفاض نسبة المواليد عما كانت عليه في القرن التاسع عشر الميلادي، والتي وصلت على سبيل المثال سنة 1890، إلى حوالي 387 مولود حي لكل عشرة آلاف ساكن، حيث انخفضت النسبة إلى 190 مولود حي سنة 1954، بالنسبة لكل عشرة آلاف ساكن (Gendarme.R, P119.) ، ولكن هذه النسبة نظريا مرتفعة عما كانت الحالة عليه لدى أغلب الدول المتطورة التي سلكت هذا المنوال. أما بالنسبة للوفيات، فإنها كانت مرتفعة أيضا في القرن التاسع عشر الميلادي، حيث وصلت على سبيل المثال إلى 330 وفاة لكل عشرة آلاف ساكن سنة 1890، لتنخفض بعد ذلك إلى حدود 90 وفاة لكل عشرة آلاف ساكن سنة

1954، ويعود هذا الانخفاض في نسب الوفيات إلى نفس الأسباب المذكورة سابقا. وعليه، فإن نسب الزيادة شهدت ارتفاعا منتظما حتى سنة 1949، ثم بدأت في الاستقرار. فبعدما كانت النسبة لا تتعدى 32 فقط لكل عشرة آلاف ساكن في فترة 1871-1875، ارتفعت هذه النسبة إلى 106 لكل عشرة آلاف ساكن خلال فترة 1906-1910، ثم انخفضت نسبة الزيادة خلال فترة الحربين العالميتين، لتعود إلى الارتفاع بعد الحرب العالمية الثانية، حيث وصلت إلى 117 سنة 1949، ثم شهدت انخفاضا طفيفا لتستقر في حدود 102 سنة 1954(Gendarme.R, p120.). ومن خلال هذا، نلاحظ بأن المجتمع الأوربي بالجزائر، قد عرف في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية زيادة طفيفة مستقرة، تعود أساسا إلى استقرار نسبة الوفيات في مستوى متدني واستقرار نسبة المواليد في مستوى متوسط، وهذا ما يفسر نسبة الشيخوخة المرتفعة في وسط المجتمع الأوروبي بالجزائر، حيث بلغت نسبة الشباب الأقل من عشرين سنة حوالي 35% قبيل الثورة، و11% كانوا أكثر من 60 نسمة. وإلى 54% المتبقية هم أكثر من 20 سنة(Larnaude.Marcel, Le 1954, p10.) ، ولهذا، فإن المجتمع الأوروبي كان يعاني كثيرا من مشكل الشيخوخة، وهو مشكل لازال مطروحا بحدة في المجتمعات المتطورة حتى اليوم.

واستقر أغلب السكان الأوربيين بالجزائر بالمدن الكبرى وبالمناطق الساحلية، حيث أن أكثر من 80% من الأوربيين كانوا يعيشون بالمدن الكبرى، وحوالي 36.200 أوربي بالبلديات المختلطة، في حين أقام 13.000 منهم بالمناطق الصحراوية. حسب إحصائيات سنة 1948، أن أكثر من 709.000 أوربي كان يعيش بالمدن، ليرتفع العدد قليلا سنة 1954، حيث وصل إلى 760.000 أوربي.

وبتوزيع هؤلاء السكان على المناطق الحضرية الكبرى بالجزائر، فإننا نلاحظ بأن منطقتي الجزائر العاصمة ووهران يجمعان أكبر الأرقام، فالمدينة الأولى –العاصمة- كان بها أكثر من 248.000 ساكن أوربي سنة 1948، ليرتفع العدد إلى 277.000 أوربي عام 1954، أما وهران فقد بلغ عدد الأوربيين حوالي 174.000 عام 1948، ليرتفع إلى 181.000 ساكن أوربي عام 1954، في حين كان يعيش بمنطقة عنابة عام 1948 حوالي 45.000 أوربي، ليرتفع إلى 46.000 أوربي فقط بعد ست سنوات من ذلك، أما منطقة قسنطينة فلم يتجاوز العدد بها 37000 أوربي عام 1948، ليرتفع قليلا سنة 1954 حيث وصل العدد إلى 41.000 أوربي(Breil.J, p38-39). وهنا يجب أن نذكر بأن البلديات ذات الطابع الحضري، قد بدأت تشهد ارتفاعا نسبيا للسكان الجزائريين، على حساب المستوطنين بعد الحرب العالمية الثانية، فحسب تحقيق بعنوان "جزائر نصف القرن"، والذي أنجز سنة 1952، من خلال تقارير رؤساء البلديات الحضرية، فإن السلطات المحلية قد ضغطت على زر الإنذار، بالنسبة للتعمير الأوربي بالأرياف، وذلك بسبب التناقص المذهل والمستمر للأوربيين بالمناطق المذكورة، فبعدما كان عدد الأوربيين سنة 1901 بهذه البلديات والتي يصل عددها إلى 46 بلدية ذات طابع حضري، إلى أكثر من 472.000 أوربي، قد انخفض إلى حدود 125.000 ساكن أوربي عام 1952(Harbi Mohamed, 1984, p82.).

ورغم الإغراءات المادية التي وضعت تحت تصرف المعمرين من قبل السلطات الفرنسية من أجل إعادة تعمير المناطق الريفية، خوفا من سيطرة الجزائريين على الوضع هناك، إلا أن هذه السياسة لم تجد الصدى الواسع لها في وسط المعمرين، وظل التزايد الكمي للجزائريين في تقدم مستمر. و من حيث الأرقام على الوضع العام، فإن المناطق الشرقية قد حافظت، سواء في المدن أو المناطق الريفية، على سيطرة السكان الجزائريين ، وخير مثال على ذلك مدينة قسنطينة والمناطق المحيطة بها، التي بقيت محتفظة بتفوقها الكمي لعدد الجزائريين على حساب الأوربيين، فالتوزيع الجغرافي الأوربي بالجزائر كان يتناقص كلما اتجهنا شرقا، والعكس صحيح.

إن السياسة الديمغرافية بالجزائر قد شجعت السكان الأوربيين على التناسل والتكاثر، للوقوف في وجه المد الديمغرافي للجزائريين، إلا أن طبيعة المجتمعات المتطورة كانت مقتنعة أن قلة أفراد العائلة يمنح الراحة والأمن، ويجعل المستوى المعيشي راقيا، وهذا ما فرض على الأسر الأوربية بالجزائر تقليل أفراد عائلتها إقتداء بالأسر الأوربية التي كانت تعيش بأوربا.ولهذا، فإن الوضع الديمغرافي الأوربي، وأمام التزايد السكاني الرهيب للجزائريين، وهدوء الزيادة الأوربية، أحدث شرخا في العلاقات بين المجتمعين، من حيث النظرة الاقتصادية والسياسية للوضع داخل الجزائر، والذي كان ينذر بتفجير الوضع لاحقا.

الخاتمة:

ومن خلال ما سبق و استنادا إلى الإحصائيات السكانية يمكننا أن نستنتج أن الجزائر عرفت، تطوراً ديمغرافياً خطيراً بالرغم مما مرت به من أزمات اقتصادية تسببت في مجاعة السكان الجزائريين مرات عديدة. إن الإحصائيات الخاصة بعدد السكان الجزائريين غير قابلة للتوظيف رغم كل العمليات الرسمية التي قامت بها الإدارة الاستعمارية والتي كانت دائماً تتوج بنشر أرقام تدعي أنها تعبر بصدق عن الواقع الديمغرافي، ويرجع عدم قابليتها للتوظيف إلى كونها كانت تقريبية فقط بحكم عدم توفر الهياكل اللازمة لإجراء عمليات الإحصاء وبسب فقدان مصالح الحالة المدنية في كثير من أنحاء الجزائر في ذلك النصف الأول من القرن العشرين.

إن الحديث عن النمو الديمغرافي في الجزائر لا يكون جدياً إلا إذا فصلنا بين مجتمعين متمايزين: المجتمع الأوربي الذي يمثل حوالي عشر السكان ويملك تسعة أعشار الإنتاج الإجمالي والمجتمع الجزائري الذي يمثل تسعة أعشار السكان ولا يملك سوى عشر الإنتاج الإجمالي، وعندما تؤخذ هذه الحقيقة في الاعتبار فإن كل الإحصائيات المقدمة من طرف السلطات الاستعمارية تصبح غير قابلة للتوظيف.

ارتبطت سياسة الاستعمار الفرنسي بتشجيع الاستيطان الأوروبي وتقديم المساعدات للمستوطنين الأوروبيين بهدف تثبيت الوجود الفرنسي وتكوين مجتمع أوربي قادر على الوقوف في وجه المواطنين الجزائريين، ومع بداية الحكم المدني قدمت تسهيلات واسعة للعناصر الأوربية بتمليكهم الأراضي ومصادرة واسعة لأراضي الجزائريين بتطبيقها قوانين جائرة. وعلى رأسها قانون وارني صدر هذا القانون في جويلية 1873 الذي كان يهدف إلى القضاء على الملكية الجماعية للقبائل والأعراش. وقانون 1887: وقد أصبح بيع الأراضي المشاعة في المزاد العلني

بمبالغ زهيدة جدا للأوروبيين دون شرط الإقامة فيها في الفترة 1887- 1899. إضافة إلى قانون المستثمرات الفلاحية وقد سمح هذا القانون للشركات الأوروبية بالاستثمار في القطاع الزراعي والنقدي. فالجزائر، فعلاً، كانت في نظر السلطات الاستعمارية قسمان: قسم الأوروبيين ويعتبرون رغم اختلاف أجناسهم، فرنسيين لهم وعليهم ما للمواطن في فرنسا. وما عليه ولهم، زيادة على ذلك، حق استغلال "الأهالي" واضطهادهم قانونياً. هؤلاء الأوربيون جاءوا إلى الجزائر بطرق مختلفة، فقلة منهم صاحبت عملية العدوان سنة 1830م كتجار وأصحاب مهن حرة ورهبان في خدمة الغزاة أو لتنصير الجزائريين. بعد الاستحواذ على خزينة الدولة الجزائرية والاطلاع على خصوبة سهل المتيجة المحيط بالعاصمة شرع الجنرال كلوزيل في تقديم التسهيلات وحذا حذو ضباط سامون آخرون حتى إن كل الساحل والمتيجة تحول إلى الأوربيين وتمركزت مجموعة الكولون الأولى التي وصل عددها حوالي خمسين ألف نسمة بعد إلحاق الجزائر بفرنسا وتناقلت وسائل الإعلام أخبار المستعمرة الجديدة وما تزخر به من ثروات.

وبعد أن أعلن الجيش الاستعماري عن استعداده لاستقبال كل الراغبين في تجسيد فكرة الاستعمار الاستيطاني، بدأ الكولون يصلون من مختلف أنحاء أوربا حتى أن جاليتهم أصبحت تتكون من حوالي150.000 في ظرف عشرين. ثم راحت تتكاثر بنفس الوتيرة إلى أن قاربت المليون نسمة عشية اندلا ع ثورة نوفمبر سنة 1954م وأصبحت تملك أخصب ما في الجزائر من أراضٍ صالحة للزراعة وتسيطر، فعلياً، على إدارة البلاد وصناعتها وتجارتها بجميع أنواعها.

أما القسم الثاني فهم أبناء الوطن الذين تسميهم الإدارة الاستعمارية بأسماء متعددة غير الاسم الصحيح. فهم أحياناً: الأهالي الذين يحكمهم قانون تعسفي يسمى قانون الأهالي الذي يكاد يحرمهم من حق التنفس، وهم العرب في نظر الكولون، والمسلمون في نظر المؤرخين أمثال شارل روبرت آجرون، وهم يمثلون عشرة أضعاف الجالية الأوربية لكنهم لا يملكون شيئاً بالمقارنة مع ما هو في حوزة الكولون وليس لهم حقوق المواطنة ولا يتمتعون بأي نوع من أنواع الحرية. إن هذا القسم، في مأساته، يشتمل على فئتين اجتماعيتين. تتشكل الأولى من العائلات المقربة من السلطات الاستعمارية نتيجة ما تقدمه لها من خدمات في مجال تسيير شؤون الجزائريين "الأهالي"، فإن هذه الفئة قليلة جداً وهي رغم ما تحظى به من امتيازات لا ترقى إلى مستوى الأوربيين. زيادة على ذلك، ، أما الفئة الاجتماعية الثانية فتتشكل من باقي السكان الذين يعيشون أوضاعاً متقاربة جداً ويتعرضون للاستغلال والاضطهاد والعنف. و كان للسياسة الفرنسية في الجزائر عدة انعكاسات أهمها:

- توسع حركة الاستيطان في الجزائر وتحولها إلى مستعمرة فرنسية.
- توجيه الإنتاج الزراعي من المحاصيل المعاشية إلى المحاصيل التجارية.
- ربط اقتصاد الجزائر باقتصاد فرنسا.
- ظهور المجاعات الكبرى(1867- 1868) وتفشي الأوبئة والأمراض وسط المجتمع الجزائري.
- تفكيك البنية الاجتماعية وتحطيم العائلات الكبرى من خلال قوانين مصادرة الأراضي، وتراجع النمو الديمغرافي.

وصفوة القول إن السياسة الديمغرافية بالجزائر قد شجعت السكان الأوربيين على التناسل والتكاثر، للوقوف في وجه المد الديمغرافي للجزائريين، إلا أن طبيعة المجتمعات المتطورة كانت مقتنعة أن قلة أفراد العائلة يمنح الراحة والأمن، ويجعل المستوى المعيشي راقيا، وهذا ما فرض على الأسر الأوربية بالجزائر تقليل أفراد عائلتها إقتداء بالأسر الأوربية التي كانت تعيش بأوربا. ولهذا، فإن الوضع الديمغرافي الأوربي، وأمام التزايد السكاني الرهيب للجزائريين، وهدوء الزيادة الأوربية، أحدث شرخا في العلاقات بين المجتمعين، من حيث النظرة الاقتصادية والسياسية للوضع داخل الجزائر، والذي كان ينذر بتفجير الوضع لاحقا.

قائمة المراجع :

- أندري برنيان وآخرون، الجزائريون بين الماضي و الحاضر، ترجمة اسطنبولي رابح و منصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.
- خياطي مصطفى ، الطب والأطباء خلال الفترة الاستعمارية، منشوراتANEP، طبعة المؤسسة الوطنية للاتصال، النشر والإشهار، وحدة الطباعة، الرويبة، 2014.
- الزبيري محمد العربي، تاريخ الجزائر المعاصر، ج 1، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999.
- قريشي محمد ، الأوضاع الاجتماعية للشعب الجزائري منذ نهاية الحرب العالمية الثانية الى اندلاع الثورة التحريرية 19451954 -، رسالة ماجستير، تخصص التاريخ الحديث و المعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2002-2001.
- مراحل التحول الديمغرافي في الجزائر و العوامل المتحكمة فيه، مجلة الباحث، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، العدد 1، ديسمبر 2007.
- Agéron Charles Robert, Français, Juifs et Musulman, L. Union impossible, In. L'histoire, N140, Janvier 1991, Paris, France.
- Agéron Charles Robert, les Algériens musulmans et la France 1871-1919, tome 2, PUF, Paris, 2005.p 815.
- Albertini.E, Marcais.G, Yves.G, Prigent.E, l'Afrique du nord Française dans l'histoire, édition Archat, Lyon, France.
- Algérie, Quelques aspects de problèmes économiques et sociaux, éditée sur l'instruction du Robert Lacoste, imprimerie officielle, Alger, 1956.
- Brahimi Rabah, Démographie, projections de population 1990-2010, in Collections Statistiques, N° 50, Alger, SD.
- Breil, Jacques, Etude de démographie quantitative, rapport du H.C.C, tomeI, la population en Algérie, document Française,1ère édition imprimerie nationale, Paris, France, 1957, p :30.
- Chambre de commerce, Statistiques générales de l'Algérie, travaux et documents cahier, N°77, PUF, Paris, 1976,.

- Gendarme Réne, l'Economie de l'Algérie, sous développement et politique de croissance, 1ère édition les Capricines, Paris, France, 1960.
- Harbi Mohamed, La guerre commence en Algérie 1954, la mémoire du siècle, 1ère édition, édition complexe, Bruxelles, Belgique, 1984.
- Janson, Collete et Francis, l'Algérie hors la loi, 2ème édition du Seuil, Paris, France, 1955.
- Kateb Kamel, EUROPEENS « Indigènes » et Juifs en Algérie (1830-1962), Edition Maarifa 2010.
- Khiati Mustapha, Quelle santé pour les algériens ? Maghreb relation, Alger, 1990.
- Khodja Hamdan, « Le miroir »Aperçu Historique sur la Régence d'Alger, édition ANEP, 2006.
- Larnaude. Marcel, Algérie, 1ère édition, Edition Berger Levrault, Paris, France, 1950.
- Larnaude. Marcel, Le Pays et les hommes, In Encyclopédie d'outre-mer, numéro spécial Algérie 1954, Paris.
- Mahfoud Kaddache, Histoire du nationalisme Algérien 1919 -1951, Tome 1, 2ème édition, SNED, Alger 1981.
- Messali Hadj, le problème Algérien, Appel aux nations unies, Paris, Château d'eau.
- Nouschi. André, La naissance du nationalisme Algérien, 1914-1954, 1ère édition, éditions de Minuit, Paris, France, 1962.
- ONS. Recensement Général de la Population et de l'Habitat 1998, In collections statistiques, N°80.
- Rivet Daniel, 'Le rêve arabe de Napoléon III', in L'Algérie des Français, présenté par Charles-Robert Ageron, Seuil, Collection Points, Série Histoire, Paris 1993, p27.
- Stora Benjamin, Histoire de l'Algérie coloniale 1830-1954, La découverte, Paris,1991.
- Tabutin Dominique, Mortalité infantile et juvénile en Algérie, travaux et documents cahier, N°77, PUF, Paris, 1976 .